مكتب الشرق الاوسط
للخدمات التعليمية والتربوية

التمكين السيادي

رؤية إحصائية إيجابية للحقوق الوطنية

احمد جمال الجسار
مبتكر الاحصاء الايجابي

مكتب الشرق الاوسط للخدمات التعليمية والتربوية
2026

التمكين السيادي

رؤية احصائية ايجابية للحقوق الوطنية

مكتب الشرق الاوسط
للخدمات التعليمية والتربوية

العنوان: التمكين السيادي: رؤية احصائية ايجابية للحقوق الوطنية
المؤلف: احمد جمال الجسار
الناشر: مكتب الشرق الأوسط للخدمات التعليمية والتربوية
رقم معرف الناشر الدولي:
https://isni.org/isni/0000000528157429
نوع الإصدار: تقرير
مكان الإصدار: بغداد – العراق
سنة الإصدار: 2026
لغة الإصدار: العربية
عدد الصفحات: 10صفحات

حقوق النشر والاستخدام

© 2026 مكتب الشرق الأوسط للخدمات التعليمية والتربوية. جميع الحقوق محفوظة.
حماية المحتوى: يُحظر تماماً نسخ أو إعادة إنتاج أو توزيع هذا العمل كلياً أو جزئياً بأي وسيلة كانت (إلكترونية أو ورقية) دون تصريح خطي مسبق من الناشر.
الاقتباس والتوثيق: يُسمح بالاقتباس العلمي المحدود للأغراض البحثية والتعليمية وفق الأعراف الأكاديمية، شريطة الإشارة الصريحة للمؤلف أحمد جمال الجسار وتوثيق المصدر بشكل صحيح.
نطاق التداول: هذا الإصدار متاح للاطلاع الشخصي والاستخدام التعليمي غير التجاري فقط، ويُمنع إعادة نشره على مواقع إلكترونية أخرى أو منصات مشاركة الملفات.

الآراء الواردة في هذا الاصدار لاتعبر بالضرورة عن وجهة نظر الناشر.

Middle East for Educational and Pedagogical Services 2026
Baghdad (IQ BGW), Iraq

مكتب الشرق الاوسط للخدمات التعليمية والتربوية
www.middleeast-education.com
middleeast.edu.services@gmail.com

المحتويات

الموضوع	الصفحة
التمهيد: التحول من سيادة القوة إلى سيادة البيانات	2
مفهوم التمكين السيادي في الإحصاء الإيجابي	2
لغة الأرقام مقابل لغة العاطفة: الحصانة التقنية والمعايير الدولية	3
المواصفات الفنية لنظام WGS-84 ودورها السيادي	4
تعزيز السيادة البحرية: إيداع الإحداثيات العر اقية لدى الأمم المتحدة 2026	4
مؤشرات التمكين الوطني: قياس قدرة المؤسسات	4
مؤشر الاستجابة السيادية للصمود (Sovereign Resilience Index)	4
مؤشر الشمول والحق في البيانات، والتميز المؤسسي	5
مؤشر السيادة المعرفية والابتكار	5
دراسة حالة إحداثيات 2026: النموذج العراقي للتمكين المؤسسي	5
التحليل الفني للتجربة العر اقية (تعداد 2024 ورؤية 2026)	6
دور المؤسسات التعليمية والتربوية في بناء الوعي السيادي	6
الريادة الأكاديمية، القيادة الرقمية، والأمن السيبر اني	7
خارطة طريق لصانع القرار: تعزيز الجهة الفنية والإحصائية	7
دعوة للعمل	8
الخاتمة	8
المراجع	9

التمهيد:

يعيش العالم في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين تحولاً جوهرياً في بنية السلطة الدولية، حيث لم تعد القوة العسكرية وحدها هي المعيار الوحيد لفرض السيادة أو حماية الحقوق الوطنية. إننا نشهد انتقالاً تاريخياً من "سيادة القوة" التي تعتمد على الجغرافيا الصلبة والحدود المحمية بالعتاد، إلى "سيادة البيانات" التي تعتمد على المعلومات، الأرقام، والقدرة على معالجة التدفقات المعرفية. في هذا السياق، تبرز الأرقام كخط الدفاع الأول عن الأوطان؛ فالدولة التي لا تملك بيانات دقيقة عن سكانها، مواردها، وإحداثياتها الجغرافية، هي دولة مكشوفة سيادياً أمام القوى الدولية والمؤسسات العابرة للحدود التي تمتلك تلك البيانات وتستخدمها لفرض أجنداتها التنموية أو السياسية.

إن الحاجة إلى هذا التوجه تفرضها طبيعة الصراعات الحديثة التي تُدار عبر "القوة الناعمة" المدعومة بالبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي. المؤسسات التي تنجح في بناء ذاكرتها الرقمية الذكية هي وحدها القادرة على التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية والابتكار المستمر بناءً على إرثها الخاص، وليس بناءً على نماذج مستوردة لا تفهم الخصوصية الوطنية. لذا، فإن التمكين السيادي اليوم يبدأ من امتلاك "البيانات السيادية" التي تحمي الهوية الوطنية وتدعم الاستقلال في اتخاذ القرار. إن السؤال الحقيقي لم يعد يتعلق بمدى استهلاكنا للتقنيات العالمية، بل بمدى جرأتنا على صناعة تقنياتنا المحلية وحماية سيادتنا المعرفية كخيار وجودي.

تعتبر البيانات الإحصائية بمثابة "الحمض النووي" للدولة؛ فمن خلالها يتم تحديد توزيع الثروات، ورسم خطط التنمية، وتثبيت الحقوق التاريخية والجغرافية في المحافل الدولية. عندما تتحدث الدولة بلغة الأرقام الموثقة والمعايير الفنية العالمية، فإنها تخرس أصوات الجدال السياسي العاطفي وتضع العالم أمام حقائق تقنية لا تقبل التأويل. هذا التحول يتطلب بناء "وعي سيادي" لدى النخبة وصناع القرار، يدرك أن كل رقم يتم رصده هو لبنة في جدار الأمن القومي الشامل.

مفهوم التمكين السيادي في الإحصاء الإيجابي

يُعرف "التمكين السيادي" ضمن منهجية الإحصاء الإيجابي بأنه عملية تحويل البيانات من أداة لرصد الأزمات وتوثيق الانهيارات إلى محرك استراتيجي لتثبيت الحقوق الوطنية وتحفيز النمو. تاريخياً، عانت العديد من الدول النامية مما يمكن تسميته "إحصاءات الأزمات" (Crisis Statistics)، وهي البيانات التي تُجمع فقط في حالات الحروب، الأوبئة، أو العجز المالي، مما يعطي صورة مشوهة وسلبية عن الدولة تخدم في الغالب الجهات المانحة أو القوى الضاغطة. في المقابل، يسعى الإحصاء الإيجابي "إحصاء التمكين" إلى رصد نقاط القوة، الأصول الوطنية، والقدرات المؤسسية كمدخلات أساسية للسيادة الوطنية.

هذا المفهوم يتطلب الانتقال من عقلية "رد الفعل" إلى عقلية "الاستباقية". بدلاً من انتظار حدوث أزمة سكانية أو اقتصادية لرصدها، تقوم المؤسسات الوطنية ببناء قواعد بيانات ديناميكية تتبع "مؤشرات التمكين" التي تقيس قدرة الدولة على حماية حقوقها ومواطنيها. إن دمج معايير التميز المؤسسي في العمل الإحصائي يعني أن القادة يحددون الرؤية والرسالة والقيم التي تعزز الولاء الوطني وتضمن حقوق الأجيال القادمة.

جدول (1) مقارنة بين إحصاء الازمات واحصاء التمكين

وجه المقارنة	إحصاءات الأزمات (Traditional)	إحصاء التمكين (Positive)
الهدف	توثيق الفجوات والمشكلات	تثبيت الحقوق وبناء الفرص
المنظور	سلبي، يركز على العجز	إيجابي، يركز على القدرات
المرجعية	غالباً ما تكون خارجية أو مفروضة	وطنية نابعة من الحاجة السيادية
النتيجة	التبعية لتقارير المؤسسات الدولية	الاستقلال في اتخاذ القرار التنموي

إن السيادة المعرفية تقتضي ألا تكتفي الدول بجمع البيانات، بل أن تمتلك القدرة على تحليلها واستنتاج خطوات تنفيذية منها عبر نماذج خوارزمية وطنية. هذا يعني استخدام الذكاء الاصطناعي التوكيلي (Agentic AI) لتحسين كفاءة الخدمات العامة، إدارة الشكاوى، وتحليل البيانات السكانية بطريقة تضمن استقلالية القرار الوطني. إن المؤسسات التي تستثمر في هذه البيانات وتبني نماذج لغوية وطنية هي التي ستقود المستقبل وتنافس عالمياً بثقة.

لغة الأرقام مقابل لغة العاطفة: الحصانة التقنية والمعايير الدولية

في الصراعات السياسية الدولية حول الحدود، الموارد، أو السياسات السكانية، غالباً ما تفشل الخطابات العاطفية في إقناع المجتمع الدولي أو الهيئات التحكيمية. هنا تبرز قوة "الحصانة التقنية" التي توفرها لغة الأرقام الموحدة عالمياً. إن الاعتماد على المعايير الدولية، مثل نظام المرجع الجيوديسي العالمي 1984 (WGS-84)، يمنح الدولة أداة لا تُقهر في الجدل السياسي.

يعتبر نظام WGS-84 الإطار المرجعي الأساسي الذي تستخدمه وزارة الدفاع الأمريكية (DoD)، ومنظمة الناتو، والمنظمة الدولية للطيران المدني لتحديد الإحداثيات والارتفاعات بدقة مليمترية. عندما تقوم دولة ما بتثبيت حدودها أو توزيع سكانها بناءً على هذا النظام، فإنها تتحدث اللغة التي يفهمها العلم والقانون الدولي، مما يجعل أي طعن في سيادتها يتطلب جهداً تقنياً موازياً، وهو أمر أصعب بكثير من دحض الحجج العاطفية.

المواصفات الفنية لنظام WGS-84 ودورها السيادي

يعتمد نظام WGS-84 على مجموعة من الثوابت الفيزيائية التي تصف الأرض ككتلة ديناميكية، مما يجعله أدق نظام مرجعي للملاحة، ورسم الخرائط، وتحديد المواقع.

بالإضافة إلى WGS-84، طورت دول مثل العراق "نظام المرجع الجيوسباني العراقي" (IGRS) الذي يغطي كامل اليابسة والمياه الإقليمية، وهو مسجل دولياً برمز EPSG:3889. إن دمج هذه الأنظمة الوطنية مع المعايير العالمية يضمن أن تكون البيانات الجغرافية العراقية متوافقة مع أنظمة الـGPS والخرائط الرقمية العالمية، مما يثبت الحقوق الوطنية في أي نزاع

جدول (2) المواصفات الفنية لنظام WGS-84

المعلمة الفنية	القيمة الرياضية	الأهمية السيادية
نصف المحور الرئيسي (a)	6378137.0 متر	تحديد دقيق لمساحة اليابسة والمياه الإقليمية
معامل التسطيح ($1/f$)	298.257223563	دقة رسم الخرائط الجوية والفضائية
السرعة الزاوية المتوسطة (ω)	7292115×10^{-11} راد/ثانية	دعم أنظمة الدفاع الجوي والإنذار المبكر
ثابت الجاذبية (GM)	$3.986004418 \times 10^{14}$ متر³/ثانية²	إدارة الموارد الطبيعية وتنقيب الثروات

حدودي أو استثماري. إن الانتقال إلى "الحقيقة الرقمية" هو الضمانة الأكيدة لحماية السيادة من تقلبات السياسة وعواطف الجماهير.

يتجلّى التمكين السيادي الإحصائي بوضوح في الخطوة العراقية الأخيرة الخاصة بالحدود البحرية. ففي 22 فبراير 2026 أعلنت وزارة الخارجية العراقية عن إيداع قوائم إحداثيات بحرية جديدة رسمية لدى الأمم المتحدة، تضمنت الحدود الخارجية للركن القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة والمياه الإقليمية والمياه الداخلية. وقد وصفت الحكومة العراقية هذا الإجراء بـ (الأمر السيادي) الذي يهدف إلى تعزيز الموقف القانوني للعراق دون المساس بالحدود المعترف بها دوليًا .وقد استندت الخرائط المرفقة إلى خط الأساس الأدنى لقياس البحر الإقليمي وهو الأسلوب المعترف به دوليًا في تحديد الحدود البحرية ما أعطى العمل طابعًا فنيًا مدروسًا. يوضح هذا المثال كيف أن إجراءً إحصائيًا دقيقًا (وهو رسم خرائط بحرية مبني على إحداثيات عالمية موحدة) يمكن أن يصبح أداة لتعزيز السيادة الوطنية وتحديث الإحصاءات البحرية بشهادة مسؤولين عراقيين.

مؤشرات التمكين الوطني: قياس قدرة المؤسسات

لتحويل مفهوم التمكين السيادي إلى واقع ملموس، تطرح منهجيتنا مجموعة من المؤشرات المبتكرة التي تقيس مدى نجاح المؤسسات في حماية الحقوق الوطنية. هذه المؤشرات لا ترصد النتائج فحسب، بل تقيم العمليات والبنى التحتية التي تؤدي إلى تعزيز السيادة.

1. مؤشر الاستجابة السيادية للصمود (Sovereign Resilience Index)

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة المؤسسات على التنبؤ بالأزمات قبل وقوعها ووضع خطط استباقية لإدارة المخاطر. يتم تقييم هذا المؤشر بناءً على:

- مدى توافر أنظمة إنذار مبكر تعتمد على البيانات الضخمة.
- قدرة القادة على تحديد الحاجة للتغيير وإدارة الأزمات بفعالية.
- المرونة في الاستجابة للطوارئ (حروب، أزمات صحية، اضطرابات اقتصادية).

2. مؤشر الشمول والحق في البيانات (Rights Index & Data Sovereignty)

يركز هذا المؤشر على "نهج البيانات القائم على حقوق الإنسان"، لضمان عدم تهميش أي فئة سكانية وتثبيت حقوق الجميع في السجلات الوطنية. يتضمن:

- نسبة تغطية البيانات الرسمية لكافة المناطق الجغرافية والفئات الاجتماعية.
- مدى حماية خصوصية البيانات الشخصية للمواطنين ضد الاختراقات الخارجية.
- الشفافية في نشر البيانات الإحصائية لتعزيز الثقة بين المواطن والدولة.

3. مؤشر التميز المؤسسي لحماية الحقوق (Institutional Excellence Index)

يقيس هذا المؤشر مدى توافق الأنظمة الإدارية مع الرؤية الوطنية السيادية. ويشمل:

- تطوير هياكل تنظيمية مرنة قادرة على حماية الأصول الوطنية.
- نظام قياس الأداء المؤسسي الذي يربط بين المبادرات اليومية والأهداف السيادية الكبرى.
- تخطيط المسارات المهنية وبناء القدرات البشرية الوطنية لتقليل الاعتماد على الخبرات الأجنبية.

4. مؤشر السيادة المعرفية والابتكار (Knowledge Sovereignty Index)

يقيس قدرة الدولة على إنتاج المعرفة محلياً بدلاً من استيرادها. ويتكون من:

- عدد براءات الاختراع والشركات الناشئة الجامعية المرتبطة بالأمن القومي.
- مدى استثمار المؤسسات في بناء نماذج ذكاء اصطناعي وطنية ببيانات سيادية.
- فعالية التعاون بين الجامعات والقطاعات السيادية لتطوير حلول تقنية محلية.

دراسة حالة (إحداثيات 2026): النموذج العراقي للتمكين المؤسسي

يمثل التعداد السكاني العراقي الأخير (نوفمبر 2024) وما يتبعه من رؤية لعام 2026 قفزة نوعية في مفهوم التمكين السيادي عبر الإحصاء. بعد غياب دام 37 عاماً عن التعدادات الشاملة، نجح العراق في تنفيذ عملية إحصائية رقمية بالكامل، استخدم فيها 125,000 باحث أجهزة لوحية (Tablets) مرتبطة بالأقمار الصناعية ونظم المعلومات الجغرافية (GIS).

التحليل الفني للتجربة العر اقية

اعتمدت هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية (CSGIS) في العراق على إطار عمل متطور يربط بين المسح الميداني والتحليل الجغرافي المكاني:

- **استخدام ArcGIS Pro:** تم تقسيم الدولة إلى مناطق عدّ دقيقة لضمان وصول الباحثين إلى كل منزل خلال 48 ساعة.
- **الربط مع نظام WGS-84:** تم ربط كافة البيانات السكانية بإحداثيات جغرافية دقيقة، مما يتيح لصناع القرار تحديد الفجوات الخدمية (مدارس، مستشفيات، كهرباء) بدقة متناهية.
- **الهروم السكاني التوسعي:** كشفت البيانات أن العراق يمتلك قاعدة شبابية ضخمة، وهو ما يمثل فرصة اقتصادية استثنائية إذا تمت إدارتها بخطط تنموية مبنية على هذه الأرقام.

جدول (3) مؤشرات التعداد السكاني في العراق 2025

المؤشر العراقي	الارقام 2025 والدلالة	التأثير السيادي
عدد السكان	45,778,662 نسمة	المطالبة بحصص عادلة في الموارد الدولية والمياه
معدل النمو السنوي	%2.1 - %2.3	توجيه الاستثمارات نحو البنية التحتية المستقبلية
الكثافة السكانية	111 نسمة/كم²	إعادة توزيع السكان وتخفيف الضغط عن المدن الكبرى
نسبة الشباب للفئة العمرية (15-64) سنة	60.4%	تحويل "الانفجار السكاني" إلى "هبة ديموغرافية"

إن الخطوة العراقية لم تكن مجرد عملية "عد"، بل كانت استعادة للسيطرة السيادية على المعلومة الوطنية. من خلال هذه البيانات، يستطيع العراق الآن محاورة المؤسسات الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد) من موقف قوة تقنية، مستنداً إلى أرقام واقعية وليست تقديرات خارجية قد لا تخدم المصلحة الوطنية العليا. كما أن دمج البيانات السكانية مع نظام IGRS يثبت الحقوق العقارية والمساحية للدولة والمواطنين في المناطق المتنازع عليها أو الحدودية.

دور المؤسسات التعليمية والتربوية في بناء الوعي السيادي

لا يمكن للتمكين السيادي أن يستدام دون عقل جمعي يؤمن بقيمة الرقم والمعلومة. هنا يأتي دور المؤسسات الأكاديمية والتربوية، وعلى رأسها "اكاديمية الإحصاء الايجابي" والأكاديميات الإقليمية، في صياغة جيل جديد من "القيادات السيادية".

1. الريادة الأكاديمية والتحول الرقمي

يجب أن تتحول الجامعات من مراكز لتدريس النظريات إلى "مؤسسات ريادية" تساهم في الاقتصاد المعرفي. يتجلى ذلك في إنشاء شركات ناشئة جامعية ونقل التكنولوجيا إلى الأسواق المحلية. إن التحول الرقمي في التعليم العالي، رغم تحديات

البنية التحتية في العراق (حيث تبلغ الجاهزية الرقمية نحو 32% فقط)، يعد ضرورة قصوى لتسريع وتيرة الابتكار واستخدام البيانات الذكية في تحليل الاتجاهات المجتمعية.

2. القيادة الرقمية والتميز المؤسسي

تعمل الأكاديميات الإقليمية (مثل الأكاديمية التي أنشأتها الفاو للقيادة في الشرق الأوسط) على بناء قدرات صناع القرار في مجالات السياسات العامة وتحول النظم المؤسسية. إن تدريب القادة على "القيادة الرقمية" يساهم في تحسين أداء المؤسسات الحكومية وضمان استقلاليتها في اتخاذ القرار بناءً على تحليل البيانات المعقدة.

3. نشر الثقافة الأمنية والسيبرانية

يعتبر التعليم الرقمي أداة فعالة لرفع مستوى الوعي بالأمن السيبراني، وهو ركن أساسي في التمكين السيادي. من خلال دمج مفاهيم حماية البيانات والخصوصية في المناهج الدراسية، يتم بناء جيل قادر على حماية الهوية الرقمية للوطن ضد التهديدات الإلكترونية. إن التعاون بين الجامعات والهيئات الوطنية للأمن السيبراني يضمن تطوير برامج تعليمية تواكب أحدث التطورات العالمية.

خارطة طريق لصانع القرار: تعزيز الجهة الفنية والإحصائية

لتحقيق التمكين السيادي الشامل، نضع أمام صانع القرار العراقي والعربي هذه التوصيات الاستراتيجية المستمدة من منهجيتنا:

- **توطين البيانات السيادية:** إنشاء مراكز بيانات وطنية فائقة القدرة (National Data Centers) تضمن تخزين ومعالجة المعلومات الحساسة داخل الحدود، بعيداً عن السحب الإلكترونية الأجنبية.
- **تفعيل "الذكاء الاصطناعي التوكيلي":** الاعتماد على وكلاء الذكاء الاصطناعي لتحسين كفاءة الخدمات العامة وإصدار التصاريح وتحليل البيانات السكانية بشكل آلي ومستقل.
- **الاستثمار في الأنظمة المرجعية الوطنية:** دعم وتطوير نظام IGRS وتحديثه المستمر ليكون المرجع الوحيد لكافة وزارات الدولة (الري، النفط، الزراعة، الدفاع) لضمان توحيد لغة الإحداثيات.
- **بناء "جيش سيبري" تعليمي:** إطلاق مبادرات لتدريب الشباب على الأمن السيبراني وعلم البيانات، مع التركيز على تطوير أدوات فنية محلية تنافس عالمياً.
- **ربط التمويل بالتميز المؤسسي:** اعتماد مؤشرات التمكين الوطني كمعيار أساسي لتوزيع الميزانيات بين المحافظات والمؤسسات، لتحفيز الجميع على تحسين جودة بياناتهم وأدائهم السيادي.
- **تعزيز الحصانة التقنية الدولية:** ضمان حضور خبراء فنيين (وليس سياسيين فقط) في كافة اللجان الدولية المعنية بالحدود والموارد، متسلحين ببيانات نظام WGS-84 والخرائط الرقمية الوطنية.

دعوة للعمل (Call to Action)

إلى الباحثين، الأكاديميين، والمبتكرين العراقيين: إننا اليوم أمام فرصة تاريخية لإعادة صياغة مستقبل العراق بناءً على "المعرفة السيادية". إن التحول الذي يشهده العراق في "بيانات وإحداثيات 2025-2026" ليس مجرد مشروع حكومي، بل هو مسار معرفي وطني يتطلب تضافر كل الجهود العلمية.

ندعوكم للالتفاف حول هذا المسار من خلال:

1. تحويل بحوثكم الأكاديمية إلى مشاريع تطبيقية تخدم الأمن القومي والتمكين الإحصائي.
2. المساهمة في بناء "الذاكرة الرقمية الذكية" لمؤسساتنا عبر توثيق الإرث العلمي والتقني المحلي.
3. رفض التبعية المعرفية للنماذج الجاهزة، والعمل على ابتكار مؤشرات قياس تعكس واقعنا العراقي وطموحاتنا السيادية.

إن الرقم الذي ننتجه اليوم هو الذي سيحدد مكانة العراق في خارطة القوى العالمية غداً. لنكن نحن من يصنع بياناتنا، ونحمي هويتنا، ونثبت حقوقنا بأيدينا وعقولنا.

الخاتمة

إن التمكين السيادي ليس شعاراً سياسياً، بل هو ممارسة فنية، إحصائية، ومؤسسية دقيقة. في عالم الأرقام، لا مكان للعواطف؛ فإما أن نكون "منتجين للبيانات" وسادة لقرارنا، أو "مستهلكين للمعلومات" وتابعين لغيرنا. إن الرؤية الإحصائية الإيجابية للحقوق الوطنية تمنحنا الأدوات اللازمة للانتقال من رصد الأزمات إلى صناعة المستقبل، مستندين إلى معايير عالمية لا تقبل الجدل وحصانة تقنية تحمي الأرض والإنسان.

لقد وضع العراق قدمه على الطريق الصحيح من خلال شجاعة العودة إلى التعداد الرقمي الشامل، والمهمة الآن تقع على عاتق المؤسسات التعليمية وصناع القرار لتحويل هذه "الأرقام الخام" إلى "قوة سيادية" تحمي الوطن وتضمن رخاء مواطنيه في عام 2026 وما بعده.

المراجع:

- الجسار، احمد جمال. (2025). دليل الإحصاء الإيجابي: رؤية شاملة للمفاهيم والأدوات والتطبيقات. تم الاسترجاع من https://www.academia.edu/129151883/
- دار المنظومة. (د.ت.). القيادة الرقمية ودورها في تحسين أداء القيادات في مؤسسات التعليم العالي بدولة الإمارات العربية المتحدة. تم الاسترجاع من https://search.mandumah.com
- دي إس شيلد .(DSShield) (د.ت.). دور التعليم الرقمي في رفع مستوى الوعي بالأمن السيبراني. تم الاسترجاع من https://dsshield.com
- حكومة المملكة المتحدة .(2022) .(GOV.UK) الاستراتيجية الإلكترونية الوطنية 2022. تم الاسترجاع من https://www.gov.uk
- الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا). (د.ت.). الذكاء الاصطناعي التوكِيلي. تم الاسترجاع من https://sdaia.gov.sa
- جائزة الملك عبد العزيز للجودة. (2022). النموذج الوطني للتميز المؤسسي 2022م. تم الاسترجاع من https://kaqa.org.sa
- مدونة نسيج. (2026). السيادة المعرفية: كيف تبني المؤسسات مستقبلها الرقمي في عصر الذكاء الاصطناعي. تم الاسترجاع من https://blog.naseej.com
- مركز الدراسات الاستراتيجية – جامعة الأنبار. (د.ت.). استراتيجية التحول الرقمي في التعليم العالي: نحو بيئة جامعية ريادية تقود التغيير المستدام. تم الاسترجاع من https://cstrategics.uoanbar.edu.iq
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. (د.ت.). توقعات إيجابية للنمو. رئاسة مجلس الوزراء المصري. تم الاسترجاع من
- https://idsc.gov.eg
- المفوضية السامية لحقوق الإنسان. (2005). تقييم فعالية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. تم الاسترجاع من https://www.ohchr.org
- مجموعة زين. (2023). تقييم الأثر على حقوق الإنسان – تقرير قيادة الفكر 2023. تم الاسترجاع من https://www.zain.com
- شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. (د.ت.). دليل الحماية الاجتماعية لتقييم أنظمة الحماية الاجتماعية في البلدان العربية – اليمن. تم الاسترجاع من https://annd.org
- دور القيادة الرقمية في تعزيز التميز المؤسسي من خلال الذكاء الاصطناعي بالتطبيق على الجامعات المصرية. ريسيرش جيت. تم الاسترجاع من https://www.researchgate.net

وزارة التخطيط العراقية. (2025). تم الاسترجاع من https://mop.gov.iq/archives/35531

- DOKUMEN.PUB. (n.d.). *Weimar: From Enlightenment to the Present (ISBN 9780300210101)*. Retrieved from https://dokumen.pub
- National Geospatial-Intelligence Agency (NGA). (n.d.). *World Geodetic System 1984 (WGS 84)*. Office of Geomatics. Retrieved from https://earth-info.nga.mil
- EPSG.io. (n.d.). *Coordinate reference systems for "Iraq", page 3*. Retrieved from https://epsg.io
- Esri. (2026). Iraq counts its people. *ArcNews*, Winter 2026. Retrieved from https://www.esri.com
- Worldometer. (2026). *Iraq population (2026)*. Retrieved from https://www.worldometers.info

مكتب الشرق الأوسط للخدمات التعليمية والتربوية

مكتب الشرق الأوسط للخدمات التعليمية والتربوية: هو جهة مهنية مستقلة تُعنى بتقديم خدمات تعليمية، تدريبية، وبحثية، وتعمل على دعم وتطوير المعرفة وبناء القدرات في المجالات التعليمية والتربوية والإحصائية والبحثية، من خلال مقاربات منهجية قائمة على التحليل العلمي والتطبيق العملي. يركّز المكتب على الربط بين التعليم، التدريب، والبحث التطبيقي، ويقدّم أنشطته عبر وحدات متخصصة تعمل ضمن إطار تنظيمي واحد، مع الحفاظ على استقلال كل وحدة في مهامها العلمية والتنفيذية.

مكتب الشرق الاوسط للخدمات التعليمية والتربوية
2026
العراق - بغداد
isni.org/isni/0000000528157429